البصر الي محسوساته واذا تقرر هذا فنقول معني الابتداء معني له تعلق
تغيري كالسير ونحوه وذلك المعني اذا لاحظه العقل قصدا والذات كان
مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم كما تقرر في الاسم نحو زيد
كما تقوله مما يبحث عنه معني الابتداء ويلزم ادراك ما تعلقه نحو السير
اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولكل بعد ما لاحظه على
هذا الوجه ان تقيد بما تعلق مخصوص فنقول ابتداء سيري من البصرة
فالمخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين
السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما ومرآة تشاهد تلك الحالة علي هيئة
الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه
اوبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا ما ذكره ابن الحاجب في
الايضاح حيث قال الضمير فيما دل علي معني في نفسه يرجع الي معني
اي ما دل علي معني باعتبار معناه في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار ما
خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل علي معني في غيره اي باعتبار معناه متعلقا
لا باعتباره في نفسه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتحصيل
معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو الذي لاحظه
لا ان الواضع اشترط في دلالته علي معناه الافرادي ذكر متعلقه ولا
يشترط ذلك لامكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه فان هذا بين واضح
طايل وايضا فحيث لا دليل علي هذا الاشتراط في الحروف سوي عدم
ذكرا المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف وبين الاسماء الملازمة
الاضافة فالفرق الذي ذكره بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة
تلك الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل لحكم عليها بان عموم وضع
في كلمة من فهوان الواضع تعقل معني الابتداء مطلقا وهو امر تشترك
الابتداءات المشخصة التي كل منها ملحوظة تفاصيل وضع لفظ
لكل منها وقس علي هذا ساير الحروف **بخلاف الاسم والفعل** فان
الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية

غير

غير معناه للحكم عليها وبه الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل
ان الاسم والفعل يدل كل منهما علي حدث وهو القيام وعلي نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله
اعني النسبة الحكمية التقييدية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها
وغير ملحوظة حالتها الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان
متعينا في نفسه بوجهه وملحوظا له كذلك الوجه والا لما يكن ايقاع تلك النسبة
لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يحصل هذا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد
من ذكره لكنه موحالة متعلق الحرف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل
بالمفهومية فلا يصح ان يحكم عليه بشيء نعم جزوه اعني الحدث وحده ماخوذ
في مفهوم الفعل علي انه مسند الي شيء اخر فصار الفعل باعتبار جزء
معناه محكوما به ومتاخرا عن الحرف ولم يبلغ الي مرتبة الاسم فان قلت لم
جعل النسبة التامة مضمومة الي المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ
الفعل ولم يضمه الي المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما والاختصاص لها
باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قايمة بالمنسوب متعلقة
بالمنسوب اليه كالصفة القايمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كان مجموع
الفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان
[illegible] فلم جاز كون الصفة محكوما عليها او محكوما بها دون الفعل
[illegible] النسبة في الفعل نسبة تامة منفوذة بنفسها غير ملحوظة
[illegible] والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان
[illegible] فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد المعني
[illegible] ولا تكون هي ايضا مقصودة بالافادة من العبارة
[illegible] ان يلاحظ جانب الابن فتحصل محكوما عليه وتارة جانب
[illegible] فتجعل محكوما بها وانما النسبة فيها تصلح للحكم عليها ولا لها فان
قلت [illegible] من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي
ما ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية اجيب
[illegible] ما هنا حكم ان احدهما الحكم بان ابا زيد قايم والثاني ان زيدا قايم